



مدى توافق الإفصاح في البنوك اليمينية مع المعيار المحاسبي الدولي (30) (دراسة ميدانية)

*
د. محمد علي محمد مقبل النظاري

أستاذ المحاسبة المساعد بالمعهد الوطني للعلوم الإدارية - عدن.

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى معرفة الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في التقارير المالية للبنوك اليمينية. وتكمن أهمية الدراسة في إبراز دور وأهمية الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في البنوك اليمينية الأمر الذي يكسب البيانات المالية مزيداً من الثقة والشفافية، ويجعلها قادرة على المنافسة ومواكبة التطورات الاقتصادية وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتم تحليل (62) استبانة في البنوك اليمينية بمحافظة عدن.

وأهم نتيجة توصلت إليها الدراسة هي وجود اهتمام في البنوك اليمينية بالإفصاح للقوائم المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (30) والإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة ولكنها لا تطبق بإلزام قانوني ولكن وفقاً لاجتهادات المحاسبين. وقدم الباحث مجموعة من التوصيات من شأنها أن تكسب المؤسسات اليمينية موثوقية أكبر.

*أستاذ المحاسبة المساعد بالمعهد الوطني للعلوم الإدارية - عدن.

Abstract

The study aims at investigating the accounting offer of financial data in the financial reports of Yemeni banks. The objective of the study is to highlight the role and importance of accounting offer of financial data in the Yemeni banks, so it gives the financial data more confidence and transparency; and gives them the ability to compete and cope with economic developments. The researcher adopted the descriptive approach; and analyzed 62 questionnaire forms only in the Yemeni banks in Aden governorate.

The significant results, are as Yemeni banks are interested in making offer of financial statements according to the International Accounting Standard No. (30) disclosure in financial statements of banks and identical financial establishments but they are not applied under a legal obligation, but by efforts of accountants. The most significant recommendations, the researcher has reached to, are to enact laws and legislations obligation the Yemeni banks to prepare financial statements according to the concepts and rules provided for by the International Accounting Standard No. (30).

مقدمة:

تجتهد بعض الدول العربية في إعداد معايير خاصة بها، وإن كانت بمجملها لا تختلف كثيراً عن المعايير الدولية لأنها إما ترجمة حقيقة لها، أو أن يتم عمل بعض التغييرات التي تناسب القوانين والتشريعات الخاصة بكل دولة.

واليمن بعد الوحدة بين الشطر الشمالي والجنوبي في 22 مايو 1990م أعادت إصدار العديد من القوانين الخاصة بتنظيم الأعمال الاقتصادية والتي يتطلب نشاطها قانوناً ينظم عملها وقد تم تعديل معظمها بحسب مقتضيات الممارسات الواقعية.

وعلى الرغم من تلك التشريعات والقوانين إلا أن الأنظمة المحاسبية في المنشآت الاقتصادية المختلفة لم تتطور على نحو يواكب ويلائم التغييرات المستمرة في البيئة المحيطة، نتيجة عدم وجود معايير تنظم عملية إعداد التقارير المالية في محتويات القوائم المالية للشركات الخاصة والعامة على حد سواء.

وعليه فإن معايير وقواعد تنظيم مهنة المحاسبة في الجمهورية اليمنية تعتمد إلى حد كبير على التشريعات والقوانين التي توضح الدفاتر والسجلات وكيفية المحافظة عليها من الغش وكذا القوائم التي على الشركات إصدارها بشكل غير مباشر في متن القوانين، على العكس من الدول المتقدمة التي يتم وضع معايير المحاسبة فيها عن طريق التنظيمات المهنية، رغم وجود جمعية المحاسبين القانونيين في اليمن وكذلك المادة رقم (62) للقانون رقم 1999/26م بإنشاء مجلس أعلى لمهنة المحاسبة والمراجعة، إلا أنه لا توجد جهة لها حق وضع معايير المحاسبة.

مشكلة الدراسة:

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في قياس أثر غياب المعايير المحاسبية الوطنية وخاصة المعيار المحاسبي الدولي (30) الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المنشورة من جانب البنوك وأثره على الاستثمار.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى ضرورة تبني معايير محاسبية وطنية تتوافق مع المعايير الدولية للإفصاح وخاصة المعيار المحاسبي الدولي (30) الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة لتشجيع مستخدمي البيانات المالية على الوثوق بالقوائم المالية التي تعرضها المنشآت.

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على مدى إلتزام البنوك اليمينية بالمعيار المحاسبي الدولي (30) الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة وذلك بغرض تحديد العوائق التي تواجه عدم تطبيقه.
- 2- وضع توصيات لإمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (30) الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة لرفع مستوى الشفافية والوضوح للمعلومات المالية.

فروض الدراسة:

- 1- يعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (30) الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة ملائماً في البنوك اليمينية.
- 2- توجد علاقة ارتباطية بين الإفصاح المستخدم في التقارير المالية في البنوك اليمينية ومعايير المحاسبة الدولية.

منهج الدراسة: قامت الدراسة على منهجين:

الأول: المنهج الوصفي: وذلك من خلال دراسة موقف الأدبيات الحالية (القوانين والتشريعات والمراجع والبحوث العلمية).

ثانياً: المنهج التحليلي: وذلك من خلال استمارة استبيان لجمع البيانات التي صممت وتم اختبارها لتشمل كل محاور البحث للوصول إلى إجابة لفرضيات البحث. وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) واستخلصنا النتائج.

د. محمد علي محمد مقبل النظاري ، مدى توافق الإفصاح في البنوك اليمنية مع المعيار المحاسبي الدولي (30)

(دراسة ميدانية)، ص: 277-300

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك اليمنية المرخص لها. أما عينة الدراسة فقد تم اختيار العينة العمدية التي تكونت من جميع البنوك في محافظة عدن لأنها عاصمة تجارية واقتصادية، ولأن فيها المنطقة الحرة.

حدود الدراسة:

- حدود مكانية: الدراسة جرت في (البنوك اليمنية) بمحافظة عدن.
- حدود زمانية: تمت الدراسة للحسابات الختامية في (2010-2011-2012م).

معايير المحاسبة الدولية

مفهوم معايير المحاسبة الدولية:

المعيار عبارة عن "بيان مكتوب تصدره هيئة محاسبية معينة ويتعلق بعنصر محدد من القوائم المحاسبية للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها، وبموجبه يتم تحديد الوسيلة المناسبة للقياس والإفصاح أو كيفية التصرف والمعالجة في هذا العنصر لتحديد نتائج الأعمال وعرض المركز لتلك الوحدة، عادة ما يلقي هذا المعيار قبولاً عاماً على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وهي معايير المحاسبة الدولية (IAS)، معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)"⁽¹⁾.

أهمية معايير المحاسبة الدولية⁽²⁾:

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة.
- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية.
- تحديد الطرائق الملائمة للقياس وتمكين المنشأة من اتخاذ القرار المناسب عند اعتماد المعلومات الأساسية على المعيار الملائم.

الفوائد المنتظرة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

من أهم الفوائد المنتظرة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الموحدة على مستوى دول العالم هو تحقيق التناسق والتوحيد، وقابلية المقارنة، ومواكبة متطلبات العولمة، وتلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين خارج نطاق الحدود، والدخول إلى الأسواق المالية الدولية، وإيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية الاقتصادية⁽³⁾.

1- بالرقي تيجاني، التطورات الاقتصادية الحديثة المؤثرة في الإطار العلمي للنظرية المحاسبية، جامعة باجي

مختار عنابتين كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، ص21-22، نوفمبر 2007.

2- أمين السيد أحمد مصطفى، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء، الدار الجامعية، القاهرة، 2005م، ص371.

3- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع، عمانن الطبعة الأولى، 2008، ص24-26.

د. محمد علي محمد مقبل النظاري ، مدى توافق الإفصاح في البنوك اليمنية مع المعيار المحاسبي الدولي (30)

(دراسة ميدانية)، ص: 277-300

استراتيجيات تبني معايير المحاسبة الدولية:

على كل دولة أن تختار واحداً من الإجراءات لوضع المعايير المحاسبية الدولية،

وهي⁽⁴⁾:

- مقارنة تطويرية، أو التطوير من خلال نقل التقنية، أو تطوير معايير المحاسبة من خلال تحليل مبادئ وممارسات الدول المتقدمة، أو تبني معايير المحاسبة الدولية.

تطور نشاط البنوك في عدن تاريخياً:

تطور البنوك في عدن بثلاث مراحل يمكن توضيحها باختصار على النحو التالي:

1- شهدت المحافظات الجنوبية والشرقية تطوراً كبيراً في الأعمال التجارية بعد فتح قناة السويس وإنشاء أمانة ميناء عدن، حيث بدأت الوكالات لبعض الشركات في الانتشار وهي الوكالة البحرية للكينى (لوك توماس) و(وكالة شركة قهوجي دنشا) الهندية وبدأت المصارف الكبرى في الهند وبريطانيا تفتح فروعها في مدينة عدن مثل (البنك الأهلي الهندي) والذي افتتح في فبراير 1894م وآخر في مايو 1895م وفرع البنك الشرقي في عدن 1951م وفي المكلا وسيئون 1954م وفرع البنك البريطاني للشرق الأوسط أبريل 1952م. وفرع البنك الهندي، وفرع شارترد بنك 1953م وفرع حبيب بنك باكستاني 1954م وفرع البنك العربي 1956م وفرع بنك الجنوب العربي 1966م، وبعد 1969م شرعت الدولة في تحولات اقتصادية ذات التوجه الاشتراكي مبنية على سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج والتخطيط المركزي، وانعكس ذلك على النظام المصرفي والذي أمتت فيه الدولة البنوك وأسست البنك الأهلي اليمني المملوك للدولة في 1969م.

2- بعد الاستقلال تميز تطور النظام المصرفي خلال هذه المرحلة بفترتين مختلفتين تحكمهما طبيعة التوجهات السياسية والاقتصادية التي مر بها الجنوب قبل الوحدة.

4- خالد مقدم، تبني معايير المحاسبة الدولية -حالة الجزائر- رسالة ماجستير في العلوم التجارية، محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب البلدية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009، ص108-109.

● الفترة الأولى الممتدة من 67/11/30م حتى 1969/6/22م وسار التطور الاقتصادي في الاتجاه الليبرالي المعتدل وخلال هذه الفترة مثل النظام المصرفي للدولة المستقلة امتداداً ثابتاً لما كان عليه في حكومة اتحاد الجنوب العربي، إذ يوجد فروع لثمانية مصارف ستة منها أجنبية (بريطانية، هندية، باكستانية) وفروع لمصرف أردني وبنك الجنوب العربي وهو مشترك هندي بريطاني، وظلت هذه البنوك تعمل بالأساليب نفسها والنظم التي كانت تعمل بها قبل الاستقلال تحت إدارة مجلس المديرين وتحت إشراف ورقابة مؤسسة نقد الجنوب العربي التي غيرت اسمها إلى مؤسسة النقد الجنوبي اليمني في العام 1968م وكذلك ظل الحال بالنسبة للوكالات وشركات التأمين.

● الفترة الثانية وتمتد من 69/226 حتى 1990/5/22م في هذه الفترة شرعت الدولة في تحولات اقتصادية ذات التوجه الاشتراكي مبنية على سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج والتخطيط المركزي، وانعكس ذلك على النظام المصرفي الذي بدأ في التطور على قاعدة تجميع وحدة المؤسسات المصرفية بدلاً عن التعددية السابقة، كما تميزت السياسة النقدية في جنوب اليمن بقدرة مصرف اليمن على المحافظة على استقرار وثبات قيمة صرف الدينار، وما يتمتع به النظام المصرفي من استقلالية كاملة عن تدخل أجهزة الدولة في اتخاذ القرارات ووضع السياسات المالية.

3- يمكن توضيح البنوك العاملة في عدن بعد تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو 90م حتى الآن من خلال الجدول التالي:

د. محمد علي محمد مقبل النظاري ، مدى توافق الإفصاح في البنوك اليمنية مع المعيار المحاسبي الدولي (30)

(دراسة ميدانية)، ص: 277-300

جدول رقم (1) هيكل القطاع المصرفي في عدن (البنوك العاملة)

رأس المال (بالمليون)		ملكية رأس المال		تاريخ التأسيس	البنك
2009	1994	النسبة	الجهة		
6000	150	%100	عام	1962/7/27م 1972م	البنك المركزي اليمني (الشمال) مصرف اليمن المركزي (الجنوب)
7500	100	%51	عام	1962/10/28م	البنك اليمني للإئتمان والتعمير
		%49	خاص		
8500	130	%100	عام	1969م	البنك الأهلي اليمني
3155	50	%100	أجنبي	1972	يوناييتد بنك ليمتد
5639	176	%100	أجنبي	1972	البنك العربي المحدود
3183	127	%100	أجنبي	1975	كاليون بنك التمويل والاستثمار
6137	125	%100	خاص	1993/2/4م	البنك التجاري اليمني
4797	97.5	%100	خاص	77/9/22م	بنك اليمن والكويت
5100	96.3	%100	خاص	يناير 79م	بنك اليمن الدولي
3601	27.0	%100	أجنبي	1982	مصرف الرافدين
	90.6	%70	عام	1976	البنك الصناعي اليمني
		%30	خاص		
200	172.5	%93	عام	1977	بنك التسليف للإسكان
		%7	خاص		
6000	241.1	%86.7	عام	1982	بنك التسليف التعاوني والزراعي
		%13.3	خاص		

1250	--	1%	خاص	2000/11/15م	بنك اليمن والخليج
		77%	عام		
		22%	أجنبي		
14763	--	96.7%	خاص	1996/7/20م	بنك التضامن الإسلامي
		3.3%	أجنبي		
3568	--	4.5%	عام	1995/4/24م	البنك الإسلامي للتمويل
		73.6%	خاص		
		22%	أجنبي		
6044	--	85%	خاص	1997/4/3م	بنك سبأ الإسلامي
		15%	أجنبي		
5460	--	75%	خاص	2002/2/17م	بنك اليمن والبحرين الشامل
		25%	أجنبي		
6000		100%	أجنبي	2007	بنك قطر الوطني
--	--	100%	خاص	1998م	البنك الوطني (تحت التصفية)
95897	1583				الإجمالي

المصدر: البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية للأعوام 94-2009م.

الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي:

بينت نتائج التحليل لأداة الدراسة على وجود معامل ثبات عال لجميع فقرات ومحاور الدراسة وبدل ذلك على وجود اتساق قوي بين فقرات كل محور على حدة، وارتباط المحور ببقية المحاور وتدعم محتواه ومضمونه، وقد قام الباحث بإجراء التحليل الإحصائي باستخدام برمجية (التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية) (Statistical Package for Social Science) (SPSS) من خلال تطبيق أهم الأساليب الإحصائية في تحليل واستقراء البيانات المفرغة من الاستبانة بحسب آراء واتجاهات العينة، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية نظراً لاستجابة وطبيعة الاستبانة وغيرها بسبب عدم استجابة متغيرات الاستبانة لهذه الأدوات الإحصائية، وعليه فإن الأساليب الإحصائية الوصفية المستخدمة هي: التكرارات

د. محمد علي محمد مقبل النظاري ، مدى توافق الإفصاح في البنوك اليمينية مع المعيار المحاسبي الدولي (30)

(دراسة ميدانية)، ص: 277-300

المطلقة والنسبية -المتوسطات والانحرافات المعيارية- معاملات الاختلاف- درجات الموافقة- معاملات الارتباط.

كما تم استخدام المقياس الخماسي مقابل المقياس الآتي:

أرفض بشدة	أرفض	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

وتم استخدام هذه المقاييس من (5 إلى 1) انسجاماً مع اتجاه فقرات الاستبيان، وبما أن عدد الفئات (5) فإن المدى $4=1-5$.

وبقسمة 4 على (5) نحصل على 0.80

وبإضافة أقل فئة لها (1) نحصل على $(1.80=0.80+1)$

وعليه فإن تقسيم درجة الأهمية ستكون على النحو الآتي:

$1-1.80$ = ضعيف جداً، يقابله معيار (أرفض بشدة)

$1.81-2.61$ = ضعيف، يقابله معيار (أرفض)

$2.62-3.44$ = متوسط، يقابله معيار (محايد)

$3.45-4.25$ = عالي، يقابله معيار (موافق)

4.26 وأكثر = عالي جداً، يقابله معيار (موافق بشدة)

ويمكن تعريف أهم الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها على النحو التالي:

المتوسط الحسابي: إن الهدف من استخدام المتوسط الحسابي هو التعرف على متوسطات إجابات مفردات العينة المبحوثة على فقرات كل محور حسب درجات الموافقة وكلما ارتفعت قيمة المتوسط الحسابي نحو الدرجة (5) يبين لنا إقتراب آراء المبحوثين نحو المتوسط العام، مما يعني موافقتهم بشدة أو بالموافقة على ما جاء بتلك الفقرة، كما تم استخدام المتوسط الحسابي المرجح في الجداول نظراً لوجود تكرار إجابات مفردات العينة على فقرات المحاور. أما إذا انخفضت قيمة المتوسط عن المتوسط العام فيدل ذلك على ابتعاد آراء المبحوثين من موافقتهم عن ما جاء بتلك الفقرة.

الإنحراف المعياري: يقيس درجة التشتت في إجابات المتوسطات لمفردات العينة على فقرات الدراسة عن المتوسط الحسابي العام، وبالتالي كلما ارتفع المتوسط قل الإنحراف المعياري والعكس صحيح.

معاملات الاختلاف: يقيس العلاقة النسبية بين الإنحراف المعياري والمتوسط الحسابي، وكلما كانت نسبته أقل من 20% هذا يعني عدم وجود اختلاف كبير في إجابات مفردات العينة على فقرات الدراسة.

معاملات الارتباط: يبين درجة الارتباط بين محاور الدراسة ويشير وجود ارتباط معنوي بين محاورها، إلى أن هناك درجة ارتباط جيدة بين محاور الدراسة باتجاهها نحو هدف الدراسة، وأن جميع المحاور ذات علاقة ارتباطية توضح الاتجاه العام السليم للدراسة والعكس صحيح في حالة عدم وجود ارتباط بين محاور الدراسة يعني ذلك تشتت محاور وابتعادها عن الهدف العام.

مستوى المعنوية: يشير إلى درجة احتمال حدوث الخطأ بمقدار 0.01 ذات طرفين أي موزعة على طرفي المنحنى (2-tailed) وبعبارة أخرى هو احتمال الوقوع بخطأ من النوع الأول ويعني ذلك أن نسبة الخطأ التي تصادق إجابات مفردات العينة هي 0.01 وتوزع على طرفي المنحنى، والتي تعني ان درجة الثقة 0.99 والتي تدل على حدود الثقة بين القيمة النظرية والقيمة الناتجة من العينة حقيقية وكبيرة⁽⁵⁾.

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الممارسة للنشاط المصرفي في جنوب اليمن، أما عينة الدراسة فقد تم اختيار العينة العمدية التي تكونت من جميع البنوك في محافظة عدن وذلك لأنها عاصمة تجارية واقتصادية، ولأن المنطقة الحرة تقع فيها.

5- القاضي، دلال، سهيلة عبد الله، البياتي، الإحصاء للإداريين والإقتصاديين، 2005م، ص247، دار الحامد للنشر، الأردن.

د. محمد علي محمد مقبل النظاري ، مدى توافق الإفصاح في البنوك اليمنية مع المعيار المحاسبي الدولي (30)

(دراسة ميدانية)، ص: 277-300

وخضعت للتحليل الإحصائي (62) استبانة والتي من خلالها تم الحصول على

خصائص عينة الدراسة كالتالي:

- يشير التحليل إلى أن معظم أعمار مفردات العينة وقعت في الفئة العمرية أقل من 40 سنة ويمثلون ما نسبته 53% من إجمالي حجم العينة بحسب ترتيب الجدول.

- كما يشير التحليل إلى أن 59.7% من إجمالي العينة ذات مؤهل دبلوم عالٍ ويليه مؤهل الماجستير بنسبة 16.1% ثم الدكتوراة 12.9% وأخيراً درجة البكالوريوس 11.3% ونستنتج أن العينة الخاضعة للدراسة ذات تأهيل عالٍ ابتداءً بالدبلوم العالي حتى درجة الدكتوراة.

- معظم الخبرة العملية لمفردات العينة وقعت في السنوات من 15 إلى أقل من 20 سنة بما نسبته 56.5% ويليه في الفترة أقل من 5 سنوات بما نسبته 30.6% وأكثر في فترة 20 سنة فأكثر بما نسبته 12.9% مما يعني أن المفردات الخاضعة للدراسة ذات خبرى طويلة في مجال عملها وبالتالي فهي ملمة بعملها.

- فئة المحاسبين والمراجعين شكلت أعلى نسبة من بين مفردات العينة بلغت 67.4% ويليهما الإدارة بما نسبته 21.8% مما يعني أن معظمهم ذو علاقة مباشرة بالعمليات المالية في البنوك وذات طبيعة عمل مباشرة.

صدق أداة الدراسة:

الصدق يعني قدرة الأداة على مقياس ما صممت من أجل قياسه، وللتحقق من صدق صدق الأداة قمت بإجراء صدق تحكيمي ظاهري لها، وذلك بعرض الاستبيان على لجنة محكمين مكونة من (3) أشخاص مختصين، وذلك بهدف التمكن من مزيد من الإطلاع على الأدوات وتوافر إبداء الرأي وما إذا كان هناك ما يستوجب تعديلاً بالحذف أو الإضافة في النصوص حول: (فقراتها ووضوحها وسلامتها صياغتها وشمولها العام وذلك في كل محاور الدراسة).

وبعد استلام استبيان المحكمين واستلام ملاحظاتهم وتقويمهم واقتراحاتهم نتج الآتي:

- توحيد الأسئلة لكل المحاور بواقع عشرة أسئلة لكل محور والاستمارة إلى قسمين.

• كما تم حذف بعض الفقرات ونقلت بعضها إلى مجالات أخرى لتصبح أكثر وضوحاً وتعبيراً عن الأهداف المطلوب تحقيقها من خلال الاستبانة، إلى أن تم التوصل إلى الاستبانة في صورتها النهائية، وأصبح في مقدور الباحث توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة في البنوك اليمنية.

ثبات أداة الدراسة: الصفات الواجب توافرها في وسائل القياس:

1- الصدق: (Validity):

أهم خاصية من خواص القياس ويشير مفهوم الصدق إلى الاستدلالات الخاصة التي تخرج بها القياسات من حيث مناسبتها ومعناها وفائدتها وتحقيق صدق القياسات معناه تجميع الأدلة التي تؤيد هذه الاستدلالات وأن الهدف من الصدق هو أن تؤدي نتائج البحث إلى الكشف عن الظواهر أو السمات التي يجري البحث من أجلها وهناك عدة نماذج من الصدق أهمها الصدق الظاهري (Validity face) ويقصد به صدق التحليل أو أن الاستبيان يقيس ما يفترض أن يقيسه وللتأكد من أن الاستبيان يوفر المعلومات المطلوبة بالفعل.

وأبسط الطرق لحساب معامل الصدق عن طريق العلاقة التالية:

$$\text{معامل الصدق} = \sqrt{\text{معامل الثبات}}$$

2- الثبات: (Stability):

يشير إلى مدى اتساق نتائج القياس ويقصد بالثبات دقة القياس أو اتساقه ومعامل الثبات هو معامل الارتباط بين إجابات الأفراد في مرات الإجراء المختلفة ولذا يعد معامل الثبات معامل الارتباط ولذلك فإن تقدير ثبات المقياس أو أي مقياس آخر إنما يشير إلى نوع معين من اتساق الإجابات ولثبات القياس يمكن إيجاد معامل الاتساق الداخلي للمقياس بنظام (SPSS) بعدة معاملات منها ألفا كرونباخ، التجزئة النصفية وغيرها.

تم التأكد من ثبات الأداة باستخدام أهم مقاييس الثبات (معاملات الاتساق الداخلي للمقياس) منها: مقياس ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) ومقياس التجزئة النصفية (Split half) من خلال معامل سيبرمان-بروان.

د. محمد علي محمد مقبل النظاري ، مدى توافق الإفصاح في البنوك اليمينية مع المعيار المحاسبي الدولي (30)

(دراسة ميدانية)، ص: 277-300

إذ يستند مقياس ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) على الصيغة التالية⁽⁶⁾:

$$\alpha = (K/k-1) \left(1 - \frac{\sum S^2}{S \text{ sum}^2}\right)$$

حيث:

α = تشير إلى ألفا كرونباخ

K = عدد المفردات

S^2 = يشير إلى تباينات المفردات على حدة

$S^2 \text{ sum}$ = يشير إلى تباين لمجموع كل المفردات

أما ثبات التجزئة النصفية (Spilt Half Reliability) يستند على الصيغة التالية:

$$r_{sb} = \frac{2r_{xy}}{1+r_{xy}}$$

حيث:

r_{sb} = معامل ارتباط التجزئة النصفية (معامل ثبات كل المقياس)

r_{xb} = يشير إلى معامل الارتباط بين نصفي المقياس (معامل ثبات نصف المقياس)

وتم حساب معامل ارتباط سبيرمان براون (معامل ثبات نصف المقياس)

وتشير الجداول (2، 3) أن معاملات الثبات بحسب معاملة ألفا كرونباخ لمحاور

القسمين قد تراوح ما بين 0.84 و 0.86 في حين معاملات الثبات حسب معايير سبيرمان

وبراون لمحاور القسمين تأرجحت ما بين 0.75 و 0.82 مما يدل أن هناك درجة اتساق

داخلي قوية بين فقرات كل محور وفي كل قسم وللقسمين، ويشير الاتساق الداخلي القوي بين

المحاور بأنها تتجه نحو كل قسم من أقسام الدراسة وهكذا بالنسبة للاتساق الداخلي لفقرات

محاور القسمين تشير إجمالاً نحو هدف الدراسة ومشكلتها، وهذا يمكننا من إجراء التحليل

6- العباسي، عبد الحميد، التحليل الإحصائي باستخدام SPSS، ص 69-70 معهد الإحصاء، القاهرة، مصر، 1999م.

الإحصائي للاستبانة والتقدير الكمي لآراء واتجاهات المبحوثين وكذا قبول أو رفض فرضيات الدراسة.

جدول رقم (2) معاملات ثبات الدراسة بحسب محاور القسم الأول

الرقم	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل سبيرمان وبروان
1-	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة المركز المالي	10	0.48	0.80
2-	الإفصاح المحاسبي للمعلومات في قائمة الدخل	10	0.75	0.66
3-	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة التدفقات النقدية والتغير في حقوق المساهمين	10	0.90	0.81
4-	الإفصاح المحاسبي للسياسات المحاسبية المتبعة	10	0.85	0.81
	إجمالي فقرات المحور	40	0.84	0.77

المصدر: إعداد الباحث

جدول رقم (3) معاملات ثبات الدراسة حسب محاور القسم الثاني

الرقم	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل سبيرمان وبروان
	أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في جودة معلومات القوائم المالية للبنوك اليمنية	10	0.92	0.84
	مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مهنة المحاسبة والمنتشة والدولة	10	0.87	0.87
	العصوبات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية	10	0.8	0.46
	دور الجامعات والمعاهد اليمنية في تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال التركيز عليها في التدريس لإمكانية تطبيقها في المنشآت	10	0.85	0.79
	إجمالي فقرات المحور	40	0.86	0.82

المصدر: إعداد الباحث

د. محمد علي محمد مقبل النظاري ، مدى توافق الإفصاح في البنوك اليمنية مع المعيار المحاسبي الدولي (30)

(دراسة ميدانية)، ص: 277-300

اختبار الفرضيات:

وعلى أساس تلك الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة قمت باختبار فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

اختبار الفرضية الأولى: إن المعايير المستخدمة للإفصاح في التقارير المالية بالبنوك والمنشآت المالية اليمنية تتفق مع المعايير الدولية المتعلقة بالإفصاح وخاصة المعيار المحاسبي الدولي (30) الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة. ولغرض اختبار هذه الفرضية تم احتساب التكرارات النسبية المطلقة والمتوسطات الحسابية لكل فقرة ولكل محور من محاور الدراسة وتم الحصول على النتائج الآتية:

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والرتبة لمحاور القسم الأول

الرتبة	درجة الأهمية	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحاور
3	عالي	12.87	0.496	3.82	الأول
2	عالي	9.72	0.385	3.96	الثاني
1	عالي	14.20	0.565	3.98	الثالث
4	عالي	13.34	0.515	3.83	الرابع

المصدر: إعداد الباحث

يشير جدول رقم (4) والذي يلخص متوسط إجابات مفردات العينة على فقرات كل محور إجمالاً وتشكل تلك المحاور القسم الأول من الدراسة، وجميع تلك المحاور وقعت تحت المعيار "موافق"، وتشير تلك النتائج إلى أن آراء المبحوثين في ما جاء في فقرات كل محور تتجه نحو الموافقة بتطبيق تلك الفقرات بحسب كل (محور) في البنوك اليمنية والتي تتفق مع المعايير الدولية المتعلقة بالإفصاح وبدرجة تطبيق عالية وفقاً لإجابات العينة التي تمحورت تحت موافق والتي تقع تحت المدى 3.82 - 3.98 وهي درجة عالية إحصائياً، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية وقبولها.

اختبار الفرضية الثانية: يعد تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالإفصاح وخاصة المعيار المحاسبي الدولي (30) الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة ملائماً في البنوك اليمنية.

ولغرض اختبار هذه الفرضية تم احتساب التكرارات النسبية والمطلقة والمتوسطات الحسابية لكل فقرة ولكل محور من محاور الدراسة، وقد وجدنا أن معظم إجابات العينة موافقون على ما جاء في فقرات المحور بأن للجامعات والمعاهد اليمنية دوراً في تبني تطبيق معايير المحاسبية الدولية.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور القسم الثاني

الرتبة	درجة الأهمية	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	المتوسطات الحسابية	المحاور
1	عالي جداً	11.46	0.494	4.31	الأول
1	عالي جداً	11.46	0.494	4.31	الثاني
3	عالي	14.22	0.463	3.96	الثالث
2	عالي	12.65	0.563	4.12	الرابع

المصدر: إعداد الباحث

يتبين من الجدول رقم (5) ويمثل ملخص نتائج إجابات العينة على فقرات الأربعة المحاور في القسم الثاني أن اتجاهات آراء مفردات العينة تتجه نحو الموافق بشدة والموافق على فقرات المحاور، وبذلك يرون أن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (30) الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة ملائماً في البنوك اليمنية، ولكن بحاجة للأخذ بشرط تطبيق المعايير والتأهيل والتدريس في الجامعات، وعلى الرغم من تلك الصعوبات إلا أنها تطبق معايير المحاسبة الدولية في البنوك اليمنية بدرجة أهمية عالية تقع تحت المدى 3.54-4.25 وهذا يؤكد قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباطية بين الإفصاح المستخدم في التقارير المالية في البنوك اليمنية ومعايير المحاسبة الدولية.

د. محمد علي محمد مقبل النظاري ، مدى توافق الإفصاح في البنوك اليمينية مع المعيار المحاسبي الدولي (30)

(دراسة ميدانية)، ص: 277-300

استناداً إلى ما تقدم من نتائج إحصائية في أداة القياس من خلال معاملات الثبات تبين أن هناك اتساقاً داخلياً قوياً بين فقرات المحاور أي ذات علاقة ارتباطية بين فقرات كل المحاور إضافة إلى اتجاه آراء العينة من خلال إجاباتهم على فقرات كل محور نحو موافق وبدرجة أهمية عالية.

وتأكيداً على ما تقدم قام الباحث باحتساب مصفوفة معاملات العلاقة الارتباطية باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين محاور القسم الأول (الإفصاح) ومحاور القسم الثاني، النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (6) مصفوفة المعاملات الارتباطية بين محاور (القسم الأول) معايير العرض مع

محاور القسم الثاني (المعايير الدولية) معامل ارتباط بيرسون

دور الجامعات والمعاهد اليمينية في تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية	الصعوبات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية	مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مهنة المحاسبة والمنتشة والدولة	أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في جودة معلومات القوائم المالية	الإفصاح المحاسبي للسياسات المحاسبية المتبعة	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قوائم التدفق النقدي والتغير في حقوق الملكية	الإفصاح المحاسبي للمعلومات في قائمة الدخل	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة المركز المالي	معامل ارتباط بيرسون Pearson correlation	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة المركز المالي
								درجة معنوية Significant	
* 0.403	* 0.636	* 0.528	* 0.528	* 0.668	* 0.659	* 0.647	1	Pe. Cor ⁽⁷⁾	
0.001	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	Sig(2-tailed)	
0.447	0.472	0.460	0.460	0.500	0.558	1	* 0.647	Pe. Cor.	الإفصاح المحاسبي للمعلومات في قائمة الدخل
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	Sig(2-tailed)	

7- معامل ارتباط بيرسون Pe. Cor.= Pearson correlation.

0.3 92	0.493	0.518	0.518	0.723	1	0.558	* 0.659	Pe. Cor.	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة التدفقات النقدية والتغير في حقوق المساهمين
0.0 02	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	Sig(2-tailed)	
0.3 77	0.450	0.389	0.389	1	0.723	0.500	* 0.668	Pe. Cor.	الإفصاح المحاسبي للميانات المحاسبية المتبعة
0.0 02	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	Sig(2-tailed)	
0.6 36	0.631	1	1	0.389	0.518	0.460	* 0.528	Pe. Cor.	أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية للبنوك والمنشآت
0.0 00	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	Sig(2-tailed)	
0.6 36	0.631	1	1	0.389	0.518	0.460	* 0.528	Pe. Cor.	مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مهنة المحاسبة والمنشأة الدولية
0.0 00	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	Sig(2-tailed)	
0.6 96	1	0.631	0.631	0.450	0.493	0.472	0.636	Pe. Cor.	الصعوبات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية
0.0 00	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	Sig(2-tailed)	
1	0.696	0.636	0.636	0.377	0.392	0.447	0.403	Pe. Cor.	دور الجامعات والمعاهد اليمنية في تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية
0.0 00	0.000	0.000	0.000	0.002	0.002	0.000	0.001	Sig(2-tailed)	

المصدر: إعداد الباحث

د. محمد علي محمد مقبل النظاري ، مدى توافق الإفصاح في البنوك اليمنية مع المعيار المحاسبي الدولي (30)

(دراسة ميدانية)، ص: 277-300

معاملات ارتباط معنوية عند مستوى دلالة 0.01 وتطبيقها على كل الخانات أعلاه. معامل ارتباط بيرسون بين محاور القسم الأول (الإفصاح) ومحاور القسم الثاني (المعايير الدولية).

يشير جدول رقم (6) إلى المعاملات الارتباطية بين محاور القسم الثاني ومحاور القسم الثالث، وكذلك المعاملات الارتباطية داخل كل قسم ويظهر الجدول أن كل المعاملات الارتباطية بين المحاور معنوية عند مستوى دلالة 0.01. إذ يرتبط محور الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في قائمة المركز المالي بعلاقة ارتباطية معنوية مع الإفصاح المحاسبي للمعلومات بقائمة الدخل بلغ معاملته 0.647 عند مستوى دلالة 0.01 وارتبط ذلك المحور مع المحاور الأخرى بالقسم نفسه بمعاملات ارتباطية بلغت 0.68-0.659 على التوالي وبمعاملات ارتباطية مع محاور القسم الثاني بلغت 0.403، 0.636، 0.528، 0.528، وجميع تلك المعاملات ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.01. والحال نفسه لبقية المحاور داخل القسم الثاني ومع محاور القسم الثاني جميعها ذات علاقة ارتباطية متوسطة ومعنوية عند مستوى دلالة 0.01.

نستنتج مما سبق أن هناك ارتباطاً معنوياً بين إجابات مفردات العينة في كل محور وتنتج آراؤهم بالموافقة نحو ما يتضمنه المحتوى لكل محور، وعليه يتم قبول الفرضية.

النتائج:

بعد الدراسة والتحليل توصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات يمكن تلخيصها

بالآتي:

نتائج الفرضية الأولى:

ترتبط الفرضية الأولى بأربعة محاور ذات علاقة بالإفصاح المحاسبي وقد توصلنا إلى أن إجابات مفردات العينة على فقرات القسم الأول عند مستوى موافق والتي تقع تحت المدى 3.82-3.98 وهي درجة عالية إحصائياً، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية وقبولها.

نتائج الفرضية الثانية:

ويمثل ملخص نتائج إجابات العينة على فقرات المحاور الأربعة في القسم الثاني أن اتجاهات آراء مفردات العينة تتجه نحو الموافق بشدة والموافق على فقرات المحاور وبدرجة أهمية عالية تقع تحت المدى 3.54-4.25 وهذا يؤكد قبول الفرضية.

نتائج الفرضية الثالثة:

أن اتجاهات آراء المفردات تتجه نحو ما ينص عليه كل محور لأن المعاملات الارتباطية تقيس اتجاه الآراء، وعلى الرغم من وجود تشتت بسيط في اتجاه آراء العينة نحو الفقرات ولكن إجمالاً لا تنحرف كثيراً عن متوسط إجابات ومفردات العينة في اتجاهها نحو المحاور.

نستنتج مما سبق أن هناك ارتباطاً معنوياً بين إجابات مفردات العينة في كل محور وتنتجه آراؤهم بالموافقة نحو ما يتضمنه المحتوى لكل محور، وعليه يتم قبول الفرضية.

التوصيات:

توصل الباحث إلى التوصيات التالية:

- 1- سن قوانين وتشريعات تلزم البنوك اليمينية بإعداد القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.
- 2- يجب أن يعطي الإفصاح صورة واضحة عن طبيعة أعمال البنوك والمنشآت المالية اليمينية وبوجه خاص المعلومات الخاصة بالمخاطر المحتملة، وتشتمل هذه المخاطر على كل من المخاطر الإتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، وذلك بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة.
- 3- توحيد جهود المدققين مع جهود المحاسبين للخروج بقوائم مالية صادقة وتعبّر بصورة عادلة عن الوضع المالي للبنوك اليمينية.
- 4- ضرورة التركيز على إبراز إيجابيات تطبيق المعايير الدولية وأهميتها سواء بالنسبة للمحاسبة أو لمكتب التدقيق أو الجهات المستفيدة من التقارير المحاسبية.
- 5- تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية للعاملين في البنوك اليمينية للتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها، وضرورة الربط بين التعليم الأكاديمي للمحاسبة والتطبيق، وتحسين نوعية التعليم المحاسبي الجامعي والتدريب وتوثيق العلاقة بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي في التعليم.

المراجع والمصادر:

- 1- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.
 - 2- بالرقي تيجاني، التطورات الاقتصادية الحديثة المؤثرة في الإطار العلمي للنظرية المحاسبية، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة في ضوء التحولات المحاسبية الدولية من جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 21-22 نوفمبر 2007.
 - 3- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IFRSS & IASS 2007، إثراء للنشر والتوزيع الشارقة (عمان) مكتبة الجامعة، الطبعة الأولى، 2008.
 - 4- العباسي عبد الحميد، التحليل الإحصائي باستخدام SPSS، معهد الإحصاء، القاهرة، مصر، 1999م.
 - 5- خالد مقدم، تبني معايير المحاسبة الدولية-حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009.
 - 6- القاضي، دلال، سهيلة عبد الله، محمود البياتي، الإحصاء للإداريين والاقتصاديين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، 2005.
 - 7- القوانين اليمنية، قانون البنوك التجارية رقم 38 لعام 1998م، وقانون المصارف الإسلامية رقم (21) لسنة 1996م.
 - 8- المعايير المحاسبية الدولية، الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ترجمة مجموعة أبو غزالة، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن-عمان، 2000.
- مواقع الإنترنت:**
- 9- معايير المحاسبة الدولية، إدارات نت، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ديسمبر 2006 (www.ascasociety.org/default.aspx?lang=ar).
 - 10- معايير المحاسبة الدولية، (2007) (www.iasplus.com/standard.htm).